# سياسة مكافحة التمييز

## 2024

### الهدف من السياسة:

تهدف سياسة مكافحة التمييز في الجامعة إلى تعزيز العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع منسوبيها، وضمان بيئة جامعية آمنة وشاملة تقوم على الاحترام المتبادل والمعاملة العادلة دون تمييز. كما تسعى إلى ترسيخ ثقافة مؤسسية داعمة للتنوع والشمولية، والحد من أوجه عدم المساواة في الوصول إلى الفرص الأكاديمية والوظيفية، بما يتوافق مع الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية ويسهم في تحقيق التميز المؤسسي والاستدامة الاجتماعية.

### نطاق تطبيق السياسة:

تطبق هذه السياسة على جميع منسوبي الجامعة، بما في ذلك الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين والمتعاقدين والزوار، وتشمل كافة الإجراءات والقرارات والممارسات والأنشطة الجامعية والخدمات، بما يتوافق مع الأنظمة والتعليمات المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

### نص السياسة:

تؤكد جامعة الملك عبد العزيز التزامها الكامل بما نصت عليه الأنظمة الوطنية في المملكة العربية السعودية، والتي تضمن جميعها المساواة والعدالة في الحقوق والواجبات وتحظر أي شكل من أشكال التمييز أو التحيز.

وانطلاقًا من ميثاق أخلاقيات المهنة المعتمد بالجامعة، تلتزم الجامعة بمعاملة جميع منسوبيها – من أعضاء هيئة التدريس، الموظفين، الطلاب، والزوار – على قدم المساواة ودون أي تمييز قائم على الجنس، الدين، العمر، الإعاقة، العرق، المركز الاجتماعي، أو أي خصائص شخصية أخرى.

كما تلتزم الجامعة بدمج مبادئ المساواة وعدم التمييز في جميع عملياتها المؤسسية، بما في ذلك:

- سياسات القبول والتسجيل التي تكفل الشفافية وتكافؤ الفرص لجميع المتقدمين.
- التوظيف والترقيات التي تعتمد على الكفاءة والمؤهلات دون تمييز.
- الأجور وسلّم الرواتب الذي يطبق بشكل عادل ويعالج أي فجوات قائمة (مثل فجوة الأجور بين الجنسين).
- المشاركة الأكاديمية والبحثية التي تتيح للجميع فرصًا متساوية في التعليم، التدريب، البحث، والأنشطة الجامعية.

وتوفّر الجامعة قنوات رسمية متعددة لتلقي الشكاوى والتظلمات بسرية تامة، بما يضمن حماية مقدم الشكوى من أي شكل من أشكال الانتقام أو الإساءة.

بهذه السياسة، تؤكد جامعة الملك عبد العزيز التزامها بخلق بيئة تعليمية وعملية قائمة على العدالة، المساواة، الشمولية، واحترام حقوق الإنسان، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تمكين الأفراد وتحقيق التنمية المستدامة.